

يتوصى إليه مارك هيلر وسري نسيبة

اتفاق سلام شامل إسرائيلي - فلسطيني: تطبيع سياسي وعسكري واقتصادي و... ثقافي

□ باريس - من جوزيف سماحة:

■ تعقد اليوم في واشنطن الجولة السادسة من مفاوضات السلام بين إسرائيل والاطراف العربية. وستتركز المحادثات على ايجاد صيغة اتفاق على الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين. وكان خطاب الدعوة لمؤتمر السلام الذي وجهته الولايات المتحدة، السنة الماضية، حدد ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢ موعداً اقصى للتوصيل الى اتفاق بشأن ترتيبات الحكم الذاتي.

يصادف هذا الموعد بدء الانتخابات الرئاسية الاميركية (٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٩٢). فهل يتوصى المفاوضون الى اتفاق ما في الموعد المحدد في خطاب الدعوة؟ او هل سيكون للانتخابات الاميركية تأثير في اتجاه آخر؟

في موازاة ذلك، او في ظل السياسة، عقد «مفاوضات» غير رسميين، فلسطيني واسرائيلي، مفاوضات مباشرة قبل اشهر عدة، فتوصلاً الى ماذا؟

قامت الدول العربية منذ ١٩٤٨، وطيلة عشرين عاماً، وتحقيقاً لمصالحها الخاصة، بالدفاع عن عرب فلسطين. ولا تزال هذه الدول تقدم دعماً معنوياً ومادياً للفلسطينيين وتمارس قدرأً من التأثير على تصرفاتهم. ولكن الفلسطينيين هم الوحيدين الذين ترتبط مصالحهم الحيوية مباشرة بمستقبل النزاع، وهم، وبالتالي، الوحيدين القادرون على اتخاذ قرارات حاسمة بالنسبة الى حل محتمل. وكما حصل مع اليهود في العشرينات والثلاثينات حين انتقلت السلطة من «الدياسبورا» الى «الييشوف»، حصل مع الفلسطينيين الذين انتقلت اليهم السلطة من العرب، بسبب ثلاثة عوامل: الاول، حرب لبنان في ١٩٨٢ التي تعتبر اول نزاع فلسطيني - اسرائيلي مباشر منذ ١٩٤٨. الثاني، بداية الانتفاضة في ١٩٨٧. والثالث، القرار الاردني بفك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية في ١٩٨٨.

اعادت هذه الاحداث «فلسطنة» النزاع ودفعت بالشعب الفلسطيني الى احتلال موقع القلب منه مما يوجب عليه تحمل مسؤولية البحث عن حل. أصبح الفلسطينيون، اذا، مسؤولين عن انفسهم بعدما كانوا منذ ١٩٤٨ تحت هيمنة الحكومات العربية والأداء البائس لجيوشها. أصبحوا مطالبين ان يحدوا حدود ديفيد بن غوريون: الموافقة على اقل من فلسطين مقابل الحصول على الهوية الوطنية. لم يعد الموضوع فقدان قطعة ارض غير مهم بالنسبة الى الكتلة العربية بل بات اكثر اساسية: ضرورة ان ينقذ الشعب الفلسطيني قطعة من ارض اجداده من اجل ان يحتفظ بوجوده ويتطور بصفته امة» (ص ١٧).

■ السلام الشامل بين اسرائيل من جهة والفلسطينيين والعرب من جهة ثانية ممكن. لقد توصل اليه مارك هيلر وسري نسيبة. الاول باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب والثاني مدير مركز الدراسات الاستراتيجية الفلسطينية في القدس الشرقية واحد القادة المعروفين في الأرض المحتلة.

التقى الاثنان بدعوة من «مؤسسة السلام في الشرق الأوسط» الاميركية وتحاوراً مطولاً. اختلافاً لم اتفقا. كاد المشروع ينهار الى ان فرض نسيبة ووافق هيلر على ان تكون نقطة الانطلاق شرعية قيام دولة فلسطينية ثم البحث، بعد ذلك، في شروط السلام وملفاته المعقّدة وبعديه الاقليمي والدولي.

حصيلة الحوار كتاب صدر، أخيراً، في لغات عدة حتى الآن، بعنوان «اسرائيليون وفلسطينيون: اقتسام الارض»، يتضمن تقديمـاً من كل من المشاركيـن ثم المشروع التفصيلي الذي توصلـا اليـه. عبر كل واحد في المقدمة التي كتبـها عن آرائه الخاصة موضحاً بذلك المسافة بين ما يعتقدـه ويؤمنـ به وبين ما يمكنـ ان يصلـ اليـه مع الآخر من اجل انهـاء النزاع. هذا عرض مشروع السلام.

المقدمة

بعد معايدة السلام الموقعة مع مصر في ١٩٧٩ عاد النزاع العربي - الاسرائيلي الى ابعاده الاولى: خلاف بين اليهود والعرب للسيطرة على المنطقة الواقعة غرب نهر الاردن والتي كانت تحت الانتداب البريطاني.

ان الدعم الذي تقدمه الانظمة العربية للقضية الفلسطينية هو، في اوجه عدة منه، مقياس شرعيتها واداة في تطوير اهدافها الاقليمية او الدولية الاخرى» (ص ٧٢).

والمثال الاشد وضوها على ذلك هو العراق في حرب الخليج الاخيرة. انه بلد لا حدود له مع اسرائيل ولا علاقات له معها وقد قام بهجماته عليها من اجل اعادة الاعتيار لموقعه العربي. يؤكد هذا العمل اذه، لاسباب امنية وغيرها، لا مجال لحل النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني من دون ان تتحسن، في العمق، العلاقات الاسرائيلية - العربية.

المطلوب، اذا، حل ثنائي في مناخ اقليمي موات. وفي اطار هذا الحل الثنائي لا يمكن للفلسطينيين او للاسرائيليين تحقيق الحد الاقصى من مطالبهم. لا مجال لحل لا يتضمن انشاء دولة فلسطينية ولكن من اجل اقناع الاسرائيليين بحل «الدولتين» لا بد من تدابير غير متوازنة وذلك على حساب الفلسطينيين.

الأمن

تؤيد اكثريه اسرائيلية قيام دولة فلسطينية. ولكنها تعتبرها خطراً شديداً. لذلك لا بد من طمانة الاسرائيليين بتنازلات يتوافق الفلسطينيون على تقديمها في مجال الامن من دون نسيان ان هذه الدولة الجديدة قد تكون مهددة من جانب دول عربية او من احتمال عودة اليمين الى السلطة في اسرائيل.

يجب الاعتراف بادئ ذي بدء بان الضفة الغربية تملك مزايا استراتيجية بالنسبة الى اسرائيل. لذلك، ومع ان الدولة الفلسطينية لا يمكنها، موضوعياً، ان تشكل خطراً عسكرياً، فإنه لا يمكن لاسرائيل ان تقبل وجود قوات عربية في الدولة الجديدة. يجب الحد من سيادة الدولة الفلسطينية على اراضيها كما هي الحال في اليابان او النمسا. كما يجب تحديد عدد القوات العسكرية الفلسطينية بشكل لا يعوق اندفاع اسرائيل شرقاً للرد على تقدم عربي. يعني ذلك ضرورةبقاء قوات اسرائيلية في الضفة الغربية الى حين حصول تغيرات مجتمعية في الشرق الاوسط.

يتوجب تجريد القوات الفلسطينية من اي سلاح يمكنه الاضرار باسرائيل في حال اندلعت مواجهة مع العرب (الدبابات، المدفعية، صواريخ ارض - ارض)، وحتى من اسلحة دفاعية ميدانياً (صواريخ ضد الدبابات، مضادات جوية)، وحتى من التدشينات والتحصينات.

ستكون «الوظيفة الاساسية للجيش الفلسطيني» فرض احترام سلطة الحكومة على الصعيد الداخلي»، (ص ٧٨). وهذه مهمة يمكن لثلاثة الوية ان تقوم بها: اثنين في الضفة وواحد في غزة. يحمل الجنود اسلحة فردية ويمتلكون سيارات مصفحة وهاونات خفيفة وبنية تحتية للنقل والاتصال مناسبة. سلاح الجو، هو الآخر، في خدمة الامن العام: طائرات نورية وهيليكوبتر للاغاثة، وكذلك سلاح البحر: جمارك ومكافحة التهريب...»

ويتجابون هذا الجم من العديد والعتاد مع انعدام اي حاجة فلسطينية للاستثمار في الجيش. ولكن، في المقابل، يحق لاسرائيل البقاء على مراکز عسكرية للانذار والاستنفار والرد على ان تكون موجودة في مناطق متتفق عليها وبعيدة عن اعين السكان. يستمر ذلك الى حين امتلاك وسائل تكنولوجية متقدمة تؤمن الانذار المبكر. وبما ان الوظيفة هي الاهم فستملک اسرائيل في كل الحالات بطاريات دفاع جوي وما يكفي لابطاء اي تقدم عربي بما في ذلك خط اسلاك مكهربة في اقصى شرق وادي الاردن.

يفترض باسرائيل ان تتلزم عدم اختراق امن الدولة الفلسطينية والتوافق معها على منظومة تشمل مكافحة الارهاب. لا مصلحة بالطبع للدولة الفلسطينية في ممارسة الارهاب. ولكن يمكن لأفراد او منظمات القيام به. في مثل هذه الحال تتلزم

الدولة الفلسطينية بمطارتهم وايقافهم وابعادهم وتبادل المعلومات الامنية مع السلطات الاسرائيلية. والامر نفسه بالنسبة الى هذه الاختيره اذا جاء الارهاب من عندها. اخيراً، لا بد من ضمانات اقليمية ودولية لهذا الجانب الامني في الاتفاق الشامل.

الحدود

ثمة مبادئ عامة تتحكم باهمية الحدود، منها العلاقات بين الدول المعنية والمعنى العسكري الخ ... يجب الانطلاق، في الحال الاسرائيلية - الفلسطينية من حدود المهدنة في ١٩٤٩ (وليس من حدود قرار التقسيم) وذلك لاسباب عدة اهمها انها تحدد الارضي الجاري الحديث عنها في قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨. انهما نصان دوليان في غاية الاهمية، يقوم منطقهما على مبادلة الارض بالسلام. وقد حصل خلاف شهير حول تفسيرهما وما اذا كانا يعنيان «الارضي المحتلة»، ام «اراض محتلة». الا انه يمكن حل هذا الخلاف في اطار جو تفاوضي واعادة ترسيم حدود ١٩٦٧ بادخال عناصر ديموغرافية في عين الاعتبار. منطقة اللطرون، مثلاً، التي يجتازها خط تل أبيب - القدس تصبح اسرائيلية مقابل تنازل

البلد الذي يعيش فيه، اي يصبح مواطناً يتمتع بالحقوق السياسية كلها. العدد التقديرى للعائدين هو ١٦٠ الفاً يفترض بالدولة الفلسطينية الاستعداد لاستقبالهم من دون ان يلغى هذا حق غير العائدين في التمتع بجنسية الدولة الفلسطينية.

يوجد حوالي ١,٥ مليون لاجئ فلسطيني خارج المخيمات في البلدان العربية. هؤلاء مرتاحون نسبياً ولكن لا بطاقات هوية لهم. الحصول عليها حيث هم مقيمون حالياً يحسن اوضاعهم. قسم كبير من هؤلاء يفضل البقاء حيث هو، والمفروض مساعدة الدول المعنية على توطينهم شرط عدم حرمانهم من حقوقهم المبدئية في الدولة الفلسطينية. أما فلسطينيو إسرائيل فيمكنهم الاحتفاظ بجنسيتين: الفلسطينية والإسرائيلية.

سيبلغ عدد الفلسطينيين في دولتهم الجديدة حوالي ٣,٥ مليون او اخر القرن. لا يشكل هذا العدد اي خطر ديموغرافي على اسرائيل خصوصاً اذا جرى التنبه الى الوضع الاقتصادي - الاجتماعي. يطرح هذا الوضع عدداً من المشكلات. يصعب، مثلاً، على الدولة الفلسطينية ان تكتفي ذاتياً، مما يفرض ادراجها في محيط اوسع وفي تعاون اقتصادي يشمل المنطقة. هناك، ايضاً، مشكلة الاكتظاظ في غزة. وهذه حلها بالحرaka بين القطاع والضفة وباحتلال ان يحصل المقاوض الفلسطيني على ما سيطالب به من تعديل للحدود هناك واعتماد منطقة قرار التقسيم لا حدود الهدنة.

يجب حل قضية اللاجئين انتلاقاً من الاقرار بضرورة تطبيق قرار مجلس الامن ١٩٤ الذي يعطيهم حق العودة. ولعل موافقة المجلس الوطني الفلسطيني على قرار التقسيم المطالب بانشاء دولتين يهودية وعربية تلغي، عملياً، القرار ١٩٤ باعتبار ان تطبيق حق العودة للفلسطينيين يتضمن هوية احدى الدولتين. ثمة حالات فردية يمكن لاسرائيل ان تدرسها وتتخذ حيالها قرارات اما العودة الشاملة فغير واردة. يبقى من القرار المذكور النص على التعويض. هذا ممكن ويجب الاتفاق على ترتيباته. وتشمل هذه الترتيبات، طبعاً، املاك اليهود المصادر في البلدان العربية.

المستوطنات

أضرت المستوطنات كثيراً بالضفة والقطاع. أدت الى مصادرة الاراضي وختق التطور الاقتصادي وايجاد بنية تحتية يهودية مستقلة، والسيطرة على موارد المياه... ان سحب المستوطنين مستحيل، لذلك فإن البحث هو في كيفية عيشهم في ظل دولة فلسطينية.

يشعر المستوطنون انهم يؤدون مهمة في ما كان، عملياً، قلب الامة اليهودية قديماً. كانوا يقومون بواجب تاريخي وديني. علاقتهم بالارض شبه صوفية وتمهد لعودة المسيح. سيعارضون، بالتأكيد، الحل ويشكلون مصدر اضطراب. اجلاؤهم يحسن العلاقات الفلسطينية - الاسرائيلية، لكنه غير وارد. لا حل الا بتقديم اغراءات لهم للتوجه نحو اسرائيل او اقناعهم بالموافقة على سيادة الدولة الفلسطينية.

في مكان آخر. وثمة قرارات مقتضية الى اثنين يتوجب ايجاد حل لها شرط الا يbedo ذلك املاء من منتصرون على مهزوم وطالما ان الاتفاق حصل حول التدابير الامنية.

الفكرة العامة المسيطرة عند رسم الحدود هي ان التساهل الشديد في حرية انتقال الاشخاص والبضائع والرساميل يقلل التصلب في الجزر. ستكون الحدود الاسرائيلية - الفلسطينية حدوداً «مخروقة»، تسمح باقصى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية: حق الملكية والعمل لكل طرف عند الآخر، قوانين موحدة لحل الخلافات، مجلس قضاء اعلى موحد للتدخل في النزاعات، عدد لا يحصى من الاتفاques القانونية تطال نظم السير، التجارة، العقوبات. المطلوب، اذا، حدود صلبة سياسياً، واهية قانونياً واقتصادياً وتجارياً، مجردة من اي معنى عسكرياً.

ستقوم علاقات تكامل اقتصادي بين الدولتين، وسيؤدي التعاون الكثيف بين اسرائيل وفلسطين الى تغيير جذري في العلاقة الحالية بين اسرائيل والارض المحتلة بحيث يصبح واجب الاولى حماية الصناعة الفلسطينية. سيقوم مطار فلسطيني في قلنديا شمال القدس وستتوسع اتفاques لاستخدامه، او غيره من المطارات الاسرائيلية، في السياحة والتنقل الداخلي. في موازاة ذلك سيجري اتفاق على سعر الشيكول والعملة الفلسطينية بما يشجع المشاريع المشتركة ويسهل المعاملات القانونية ويعزز التعاون في المجالات كلها بما في ذلك الطاقة والمواصلات.

ستتجه الدولتان في علاقاتهما الى حل وسط يحترم من جهة الحد الاقصى من التبادل الخاضع لقوانين السوق ويحمي، من جهة ثانية، عدداً من السلع والخدمات. ومهما يكن من امر، وبغض النظر عن تدابير التطور الاقتصادي التي تتخذها اي من الدولتين، فإنه لا يجب ان تكون موجهة من واحدة ضد الاخر» (ص ١٠٩).

قضية اللاجئين

قضية اللاجئين هي، بالنسبة الى الفلسطينيين، في قلب النزاع الاسرائيلي - العربي. لا مجال لحل لا يعالج هذه النقطة ولا مجال لاتفاق يستبعد هؤلاء عن طريق استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن، في المقابل، ليس وارداً ان توافق اسرائيل على عودة الفلسطينيين الى مكان ولادتهم او ولادة آبائهم حتى لو حصل ذلك ضمن اطار اتفاق سلام. ان الموافقة على هذه العودة تدمير الطابع اليهودي للدولة وتناقض مع علة وجود اسرائيل» (ص ١١١ - ١١٢). على الفلسطينيين، اذا، التخلّي عن هذا الحق، ومهما، عن الماضي المأسوي وذلك لصالح مستقبل زاخر بالامل. تطرح هذه القضية عدداً من الاسئلة: ما هو مصير قضية اللاجئين في المخيمات؟ ما هو مصير الآخرين؟ ما هي حدود الهجرة الى الدولة الفلسطينية الجديدة؟ ومن يضعها؟

اللاجئون الذين يعيشون في مخيمات معزولتهم من اراضي ١٩٤٨. بعضهم سيقبل الدولة الجديدة ويطلب بالعودة. من لا يعود منهم يستوعب في

يمكن تقديم اقتراحات تتناسب مع اعطائكم
اسرائيل: صلاحيات بلدية واسعة ضمن الدولة مع
حق الدولة الأخرى في المساعدة.

المياه

قضية المياه مهمة في المنطقة وقد شكلت، في السابق، مصدر توترات عديدة. إنها موضوع جدي في المفاوضات. المخزون الجوفي موزع عبر الحدود، وزراعات الساحل مرتبطة به وهي تتضرر إذا ما قامت سلطة مستقلة في الضفة الغربية ولجان إلى أساليب حديثة لسحب المياه. يعتبر الفلسطينيون المخزون ملكاً لهم من حيث موقعه الجغرافي ونتيجة تزوده من مياه الأمطار فوق جبالهم. طبعاً ينصرفوا على الاستفادة منه.

التوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع صعب خاصة متى أضيف إليه البعد الإقليمي. الوضع الراهن مفيد لإسرائيل التي تستفيد من معظم المياه الجوفية لكنه سيتغير مع شروع الدولة الفلسطينية. سيملك مواطنو هذه الدولة موارد مائية أكثر مما يحصل عليه السكان الفلسطينيون حالياً ولكنشرط الا يضر بذلك بحاجات إسرائيل. مقابل ذلك تسد هذه الأخيرة مشكلة نقص المياه في غزة.

الاتفاق السياسي العام يفتح الباب أمام حل إقليمي لهذه المشكلة لا سيما وأن هناك دولاً تملك من المياه ما يزيد عن حاجتها: لبنان وتركيا...

القدس

انها المشكلة الأكثر صعوبة في المفاوضات وسيتشدد الجميع عند التطرق إليها. تختصر القدس الصراع كله. يبدأ الحل باستعادة خط الهدنة من حيث المبدأ واعتباره حداً وهمياً قابلاً للاختراق.

تريد إسرائيل القدس الموحدة عاصمة لها (يطالب الفلسطينيون بالقدس الشرقية فقط عاصمة لهم) وقد ضممتها قانونياً وزادت السكينة اليهودي فيها. يمكن للحل أن يستند إلى صيغة متطرفة من الاندماج تبقى على وحدة المدينة. من الاقتراحات الواردة البقاء على الوحدة الفيزيائية للمدينة تحت السيطرة الجمالية الإسرائيلية مع اعطائهما، عبر سلسلة من التدابير، طابعاً ملتبساً سياسياً. من هذه التدابير تجسيد الحدود البلدية ببوابات لفصل القطاع الفلسطيني عن الإسرائيلي مع صلاحيات محدودة.

يمكن أيضاً اعطاء صلاحيات واسعة لرئيس البلدية اليهودي ونائبه العربي المنتخبين، وهي صلاحيات تتضمن تلك المعطاة، عادة، لدولة: قوات أمن، بريد، طوابع، حق المجموعات البشرية الاتنية في الإشراف على التجهيزات مثل المدارس والخدمات الاجتماعية، وضع الأماكن المقدسة تحت سلطة البلدية لا السلطات الوطنية حفاظاً على الاستقلالية الإدارية للسلطات الدينية.

لا يأس من ايجاد تقاسم وظيفي للسلطة في إطار بلدي بحيث يجري التمييز بين السيادة، ونقطة السلوك السياسي. الحل الأفضل، إذا، هو لامركزية واسعة إلى حد أن تأكيد السيادة الإسرائيلية الوحيدة يصبح رمزاً وبلا معنى حيث تبدأ السيادة العربية على القطاع الشرقي. أضاف إلى ذلك أن كل مجموعة اثنية ستتخصّص لقوانين خاصة بها مع احتمال وجود قوانين مشتركة للمدينة تقوم على تحويل السلطات الوطنية بعض صلاحياتها إلى البلدية.

البعد الإقليمي والتدابير

نجحت حال الحرب بين الدول العربية وإسرائيل عن التضامن العربي مع الفلسطينيين (ص ١٦١) ثم أضيف إليه عوامل أخرى من نوع «الخلاف» القائم بين إسرائيل وسوريا حول السيطرة على الجولان(!)، والخلافات حول المياه، وحول املاك اليهود، وسباق التسلح مع العراق...
أن بناء تدابير الثقة في المنطقة ضروري (التطبيع، وقف التسلح...) ولا حل للنزاع إلا في إطار إقليمي يقود إلى إنهاء الاشتادات بين إسرائيل والدول العربية وتقديم الدعم المادي من هذه الأخيرة لتنفيذ الحل الإسرائيلي - الفلسطيني.

ليس صعباً الحصول على تأييد العرب لتسوية فلسطينية - إسرائيلية. فعندما جرى الإعلان عن أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلة الشعب الفلسطيني كانت الدول العربية تعرب ضمناً عن غياب أي اهتمام لديها بمضمون الاتفاق بين الطرفين (ص ١٦٢). يمكن توقيع رatas فعل «ملكيّة أكثر من الملك»، ولكنها لا تشكل خطراً على السلام إلا إذا كانت الدولة الرافضة تمثل تهديداً للدولة الفلسطينية الناشئة أو لإسرائيل (سوريا أو العراق مثلاً). معظم الدول العربية سيوافق على الاتفاق ولكن بعد حل المشاكل الثنائية.

ففي الجولان، مثلاً، لا عودة إلى ما قبل ١٩٦٧ ولا إمكان لاستمرار الوضع القائم حالياً. يجب التفاوض والوصول إلى حل يتضمن عناصر من نوع نزع السلاح ونظام أمني... فالتأييد اللفظي لاتفاق إسرائيلي - فلسطيني لا يكفي. يجب ضمان الاستمرار له، وشرط ذلك: الاعتراف بالأمة

الاقتصادي: الغاء المقاطعة والإجراءات التمييزية.

الواجب المباشر الواقع على عاتق الدول العربية هو التعويض عن اليهود وأملاكهم المتروكة أو المصادرية أو المؤومة. «ففي البلاد العربية ترافق النضال من أجل بناء الدولة اليهودية مع اضطهادات قامت بها السلطات أدت إلى مناخ اجتماعي معاد لليهود الذين اضطروا إلى الهرب بمئات الآلاف» (العراق، مصر، اليمن، المغرب). ثمة مبالغ ضخمة لهم في ذمة العرب تدفع للمعنيين أو للدولة اليهودية وتبت فيها هيئات مختصة.

أمنياً، يجب إنهاء تهديد الجيوش العربية لإسرائيل. وثمة تدابير يصعب النص عليها في أي اتفاق لكنها ضرورية من حيث التنفيذ الواقعي: احداث خفض للجيوش العربية (غير متوازن مع أي خفض في إسرائيل) وإعادة ترتيبها لتصبح جيوشاً احتياطية أو ميليشيات للدفاع الوطني.

ولكن ما يمكن ويجب النص عليه هو من نوع إقامة مناطق منزوعة السلاح، ومنع جيوش أجنبية من دخول الأردن، والاتفاق على تبادل مسبق للمعلومات حول المناورات، وتبادل بعثات الرقابة العسكرية، وقيام اتصالات مباشرة بين هيئات الاركان. إلى ذلك كله يتوجب تحديد او تدمير أسلحة الدمار الشامل مع الأخذ بعين الاعتبار علاقتها بالتوارن العسكري التقليدي وتوفير امكانات التحقق من ذلك. والهدف من هذه الإجراءات الوصول إلى «نظام أمن شامل يحمي إسرائيل حيال الطاقة العسكرية التقليدية العربية التي تغذيها الموارد الديموغرافية والاقتصادية»، (ص ١٧١).

لابد، وصولاً إلى هذا السلام الشامل، من تدابير تطبيقية وانتقالية توصل، فلسطينياً، إلى الاستقلال الناجز واقليمياً إلى التطبيع السياسي والاقتصادي والعسكري و... الثقافي